

العلّة عند الحديث: مفهومها، وأهميتها، وأنواعها

د. صديق محمد مقبول محمد

مستخلص البحث:

تنوعت أنواع (علوم الحديث) حسب الضوابط التي وصفها علماء الحديث وتعددت مسمياتها ، ومن بين هذه المسميات (علم علل الحديث) وهو علم نشأ نتيجة للنظر والتدقيق في أسانيد الأحاديث ومتونها صحة وضعفاً ، وحال روايتها وحاملها ثقة واتقاناً وضبطاً ، الأمر الذي مكّن علماء الحديث ونقادهم من تمييز صحيحه من معطوله ، فوضعوا من القواعد ما يميز العلة والمعلول من الحديث في ثنايا كتب هذا الفن .

ومن أجل أن يكون طالب العلم ودارس الحديث على دراية بمصطلح أهل الحديث في هذا الجانب تناولت في هذا البحث معنى العلة في اصطلاح المحدثين ، وهل لابد أن تكون ، خفية ، وإشكالية وجود الجرح بالعلل الظاهرة في كتب العلل ، ثم مفهوم العلة وأهدافها ونماذج منها ليكون ذلك تبصره وتذكراً وعوناً لي ولطلاب هذا العلم الشريف .

Abstract:

Kind of our prophet Mohammed traditional proverb according to measurement put by proverb scientist the naming of which has been described various among those naming is " the science of mistaking proverbs " this is science which grew as a result to probe prophetic proverbs; to look for those who narrated and supported them; to look also their validity or weakness or perhaps the state of there narrators where they are trustworthy prompt and accurate. This is an issue which helped proverb scientist and critics to differentiate between n which was true and which was false or weak. They were able to design certain yardsticks which can discrepancy and weak proverb; within this artistical books.

And because the student of this science and the science of proverb should fully acquainted with all concerned people of those prophetic proverb. Upon this side I discussed in this dissertation the meaning of discrepancy related to narrators. Should it be in disguise? And the question of the presence of the discrepancy as obvious and clear in discrepancies books. Then the concept of the discrepancy and its goals and examples as to constitute guidelines and remembrance both for myself and student of this honorable science.

* أستاذ مشارك ، كلية أصول الدين ، جامعة أم درمان الإسلامية .

المبحث الأول : تعريف العلة ، وبه مطالب

المطلب الأول :تعريف العلة في اللغة :

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة :

(علّ) العين واللام أصول ثلاثة صحيحة . أحدها : تكرر أو تكرير ، والآخر : عائق يعوق ، والثالث : ضعف في الشيء .

فالأصل الأول : العَلَل وهو الشربة الثانية ، وقيل : الشرب بعد الشرب تباعاً ، يقال : علّ بعد نهل¹ . ويقال : أعل القوم : إذا شربت إيلهم العَلَل . قال ابن الأعرابي : في المثل (ما زيارتك إيانا إلا سَوَمَ عَالَة) أي مثل الإبل التي تعلّ ، وإنما قيل هذا لأنها إذا كرر عليها الشرب كان أقل لشربها الثاني ، ويقال : علّ فلان علأً وعللاً : شرب ثانية أو تباعاً .

والأصل الثاني : العائق يعوق ، قال الخليلي : العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه الأول، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول . ويقال : اعتله عن كذا أي اعتاقه عن أمر ، قال : فاعتله الدهر وللدهر عللّ .

والأصل الثالث : العلة المرض ، وصاحبها معتل ، قال ابن الأعرابي : علّ المريض يعَلّ علةً فهو عليلٌ ، ورجل عُلّله : أي كثّر العلل . وجاء في القاموس المحيط تقول : (اعتله وأعله الله تعالى فهو معل وعليل ، ولا تقل : معلول . والمتكلمون يقولونها كثيراً ، ولست منه على ثقة ولا تلج² . لأن المعروف إنما هو (أعله الله فهو معلّ) .

وقال في اللسان : (إنما هو : أعله الله فهو معلّ) إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم : مجنونٌ ومسلولٌ ، من أنه جاء على جننته وسلّته وإن لم يستعملا في الكلام استغنى عنهما بأفعلت³ . إشارة إلى قولهم : (جنّ الليل يَجُنّه بالضم جنونا ، وجن الرجل جنونا ، وأجنه الله فهو مجنون ويقال : (أسله الله فهو مسلول) قال في المختار وهو من الشواذ .

المطلب الثاني : أثر المعنى اللغوي عند المحدثين :

علمنا من المعنى اللغوي للعلة أنه يقال حديثٌ معلّ و عليل ولا يقال فيه (معلول) إلا أننا وجدنا أن المحدثين يطلقون على الحديث الذي فيه علة (معلول) كذا وقع في كلام البخاري ، والترمذي ، والدارقطني ، والحاكم وغيرهم⁴ .

وقد أنكر أئمة المحدثين ذلك وعدوه لحنا ومن هؤلاء :

1. أنكر ذلك الإمام ابن الصلاح فقال في النوع الثامن عشر : (معرفة الحديث المعلل)
ويسميه أهل الحديث (المعلول) وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس (العلة

والمعلول) مرذول عند أهل العربية واللغة ⁵.

2. وقال الإمام النووي في التقريب : (المعلل ويسمونه المعلول وهو لحن) وعقب عليه

الإمام السيوطي في التدريب بقوله : لأن اسم المفعول من (أعل) الرباعي لا يأتي على

مفعول ، بل والأجود فيه (مَعْل) بلام واحدة لأنه مفعول (أعل) قياساً ، وأما (معلل)

فمفعول (علل) وهو لغة بمعنى ألهاه بالشئ وشغله ، وليس هذا الفعل بمستعمل في

كلامهم ⁶.

3. وقال العراقي في ألفية الحديث له :

وسم ما بعلة مشمول **** معللاً ولا تقبل معلول

المعنى وسم الحديث الذي شملته علة من علل الحديث معللاً ولا تسمه معلولاً ، وقد

وقع في عبارة كثير من أهل الحديث تسميته بالمعلول وذلك موجود في كلام الترمذي وابن

عدي و الدارقطني وأبي يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم . ثم قال في التبصرة : والأجود في

تسميته (المعلل) وكذلك هو في عبارة بعضهم وأكثر عباراتهم في الفعل منه إنهم

يقولون : أعله فلان بكذا : وقياسه معل وهو المعروف في اللغة ⁷.

فهذه النصوص التي تقدم ذكرها فيها دلالة على أن المحدثين يطلقون على الحديث

الذي فيه علة (معلول) كذا وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم و الدارقطني كما

ذكر ذلك من أشرنا إليهم من أهل الحديث منكرين عليهم صنيعهم هذا .

ولكن تعقبهم آخرون فقالوا : قد ذكر في بعض كتب اللغة : علّ الشئ إذا أصابته

علة فيكون لفظ معلول هنا مأخوذ منه . قال ابن القوطية : عل الإنسان مرض . والشئ

أصابته العلة فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر ، بل قال بعضهم استعمال هذا

اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

وهؤلاء قالوا : لما كان من معاني (عل) في أصل اللغة الشربة الثانية كما ذكر ابن فارس

في معنى هذه المادة فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه لا في اللغة ولا في الاصطلاح ،

وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة ، وكما يقال (معلول) بهذا المعنى، فإنه يقال (معل) لما دخل على الحديث من العلة بمعنى المرض .

وأما استعمال (معلل) فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقاً من (علّله) بمعنى ألهاه به وشغله ويكون المعنى (الحديث المعلل) الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به ⁸ قال السخاوي : (وما يقع من استعمال أهل الحديث له حين يقولون علّله فلان فعلى طريق الاستعارة) ⁹ . وقال على القاري : 0 وكان وجه الشبه الشغل فإن المحدث يشغل بما فيه من العلة ¹⁰ .

المطلب الثالث : العلة في الاصطلاح :

قال ابن الصلاح في تعريف العلة في الحديث : و هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه . فالحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ¹¹ . وتبعه على ذلك الشيخ محي الدين النووي في الإرشاد ¹² . والتقريب ¹³ . وعرفها الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي بقوله: (والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته) ونظمها بقوله: وهي عبارة عن أسباب طرأت *** فيها غموض وخفاء أثرت ¹⁴ وقد نقل برهان الدين البقاعي في نكته على ألفية العراقي كلاماً آخر للعراقي جاء فيه: والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفطيش على قاذح ¹⁵ وقال الحاكم في المعرفة (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له عليه فيخفى عليهم علمها فيصير الحديث معلولاً والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير ¹⁶ .

وقال ملا على القاري: والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث فالحديث المعلل هو الذي اطلع على علة تقدر في صحته مع أن ظاهره السلامة ، ليس للجرح مدخل فيها لكونه ظاهر السلامة ¹⁷ .

وبالمقارنة بين هذه التعريفات جميعها نجد أن أكثرها تحديداً وأشملها هو ما نقله البقاعي عن الحافظ العراقي ، فهو تعريف جامع مانع كما وصفه بذلك همام سعيد في شرحه لعلل الترمذي ، وأتبع ذلك ببيان لعناصر هذا التعريف ليدل على أن هذا التعريف هو جامع مانع فقال :

- أ. في قوله (خبر) ذكر لعة السند ، وعة المتن ، لأن الخبر يشمل السند والمتن .
 - ب. في قوله (ظاهره السلامة) بيان أن العلة تكون في الحديث الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر .
 - ج. قوله (اطلع فيه بعد التفتيش) دليل على خفاء القادح ، وعلى إمعان النظر ، ولا يكون ذلك إلا من قبل الناقد الفهم العارف .
 - د. قوله (على قادح) تعميم لأسباب العلل لتشمل العلل التي مدارها الجرح ، وتلك الناشئة من أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار .
- وبذلك يكون هذا التعريف مطابقاً لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أعلنت بجرح راوٍ من رواها ¹⁸.

المطلب الرابع : إطلاق العلة على غير المعنى الاصطلاحي :

إن علماء الحديث بعد تحديد هذا المفهوم الاصطلاحي للعة ، توسعوا في إطلاقها فأخذوا يعللون حتى بالقوادح الظاهرة اعتباراً للمعنى اللغوي فيقولون : هذا حديث معلول بالانقطاع وبالإرسال أو بتضعيف الراوي أو اتهامه إلى غير ذلك من الأسباب . وقد اشتهر عن الإمام الترمذي أنه أطلق على النسخ(علة) بهذا الاعتبار.وفي هذا المعنى يقول الإمام ابن الصلاح : (ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة ، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح ، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث) ¹⁹.

وعلى ما ذكر ابن الصلاح فيمكن القول بصفة عامة ، إن الحديث الذي تخلل مقتبه أو إسناده آفة تمنع من قبوله والعمل به سواء رُدَّ أو توقف فيه فهو حديث معلل باعتبار

الإطلاق اللغوي ، غير أن تلك الآفة تكون أحياناً ظاهرة جليلة لا تخفى على أحد ممن يقف عليها من ذوي الاختصاص ، وأحياناً تكون الآفة خفية غامضة في الحديث يخفى أمرها حتى على الثقات من أهل الحديث وذوي الاختصاص ، فيظنون أن الحديث صحيح سالم من كل ما يقدح فيه ، والواقع أنه قد اشتمل على خلل يمنع من قبوله ولا يكتشفه لخفاؤه إلا الجهابذة من النقاد من المحدثين أهل البصر الناقد والبصيرة النافذة كما يتضح من تعريف العلة اصطلاحاً، ومن ثم اصطلاحاً على إطلاق اسم (العلة) على هذا القادح الخفي وهو تعريف أغلبي للعلة ، كما ذكر ذلك الحاكم وابن الصلاح وزين الدين العراقي في تعريفهم للعلة في الحديث .

وقال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح قلت : وهذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث فإنه قال : (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته ، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة) .

وعقب الحافظ ابن حجر على كلام الحاكم بقوله : فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولاً ، ولا الحديث الذي رواه مجهول أو مضعف معلولاً ، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك ، وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود²⁰ .

ويستفاد من كلام ابن حجر أن هذه القوادح الظاهرة كالانقطاع ، والإعصال ، وتهمة الراوي ، وجهالة حاله أو عينه ، أو ضعف حفظه وغفلته ، ليست من العلل الخفية . ولم تصنف كتب العلل من أجلها أصلاً ، وإنما جاءت مثل هذه القوادح الظاهرة في كتب العلل تبعاً لا استقلالاً . وذلك أن المحدثين قبل الحاكم كانوا يتوسعون في الأمر فيطلقون اسم العلة على كل سبب من الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح .

وأشار الخليلي في الإرشاد إلى هذا المعنى بقوله : إن الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقسام كثيرة : صحيح متفق عليه وصحيح معلول ، وصحيح مختلف فيه ، وشواذ وأفراد ، وما أخطأ فيه إمام ، وما أخطأ فيه سيء الحفظ يضعف من أجله ، ثم قال عن الصحيح المعلول : أن يروي الثقات حديثاً مرسلًا ، وينفرد به ثقة مسندًا . فالمسند صحيح حجة ولا تضره علة الإرسال ²¹

وقال ابن الصلاح وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول .

قال ابن حجر : ليس هذا من قبيل المعلول على اصطلاحه وإن كانت علة في الجملة إذ المعلول على اصطلاحه مقيد بالخفاء ، والإرسال أو الانقطاع ليست علتها بخفية ²² . ومن مفهوم ما تقدم فإنه يمكن أن نشير إلى إن العلة في الاصطلاح يمكن أن تنحصر في نقطتين أساسيتين هما :

- 1- في المعنى العام أو الاصطلاحي للعلة وهي أنها عبارة عن أسباب خفية غامضة .
- 2- في الأسباب التي يضعف بها الحديث من جرح الراوي بالكذب ، أو الغفلة ، أو سوء الحفظ ، إلى غير ذلك من أسباب التضعيف .

وإذا نظرنا إلى العلة بالمعنى الثاني ، والتي تتمثل في جرح الراوي بالغفلة ، أو الوهم ، أو سوء الحفظ فإن هذه تدخل الحديث المنقطع والضعيف والموضوع ، وجميع الأحاديث التي يوجد فيها سبب يقدح في صحتها ، فتكون بهذا أعم من السبب الأول لأنها تشمل على جميع الأسباب القادرة خفية كانت أم ظاهرة . ونتيجة لذلك يكون القادح منه الخفي ومنه الجلي ، ومنه ما كان في حديث الثقات ، ومنه ما كان في حديث المجروحين والضعفاء ، فما كان خفياً وفي حديث الثقات فهو داخل في علم العلل بالمعنى الأول الذي ينحصر في خفاء العلة . ومع هذا فإننا نجد في كتب العلل كثيراً من الأحاديث التي اعلت بالجرح في روايتها كأن يقال متروك أو ضعيف ، أو يوصف المتن فيها بالإرسال أو الانقطاع ، مما يسبب إشكالا للقارئ أو الباحث عندما يقف على المعنى الاصطلاحي للعلة ويقف حائراً فيحتاج إلى إيضاح .

المطلب الخامس : وجود القوادح الظاهرة في كتب العلل هل هو مشكل ؟

يرى البعض أنه لا إشكال في وجود القوادح الظاهرة في كتب العلل ، إذ يمكن حمل هذه القوادح على علم العلل وإلحاقها به إذا وردت في أحاديث الثقات كرواية بعض المشاهير وكبار الرواة عن جماعة عرفوا بالضعف ، مثل رواية الزهري عن سليمان بن أرقم ، ورواية مالك عن عبد الكريم بن أبي أمية ، ورواية البخاري عن عبد الكريم بن أبي أمية ، والمسعودي ، و الحسن بن عمار ، والشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى . فرواية هؤلاء الأئمة الحفاظ الجهابذة عن هؤلاء الضعفاء توقع كثيرين في العلة اعتماداً على تثبت هؤلاء الأئمة . ومكانة الزهري ، ومالك ، والشافعي تخفي أمر هؤلاء المتروكين والضعفاء²³.

وأرى أن هذا الرأي وجيه ، لأن رواية إمام من أئمة الحديث عن رجل ضعيف ، أو متهم بذلك ، يكون أثرها كبيراً . ويمكن الاستدلال على ذلك بتتبع ما ذكره أهل العلم من أوهام وقعت بسبب رواية الزهري عن سليمان بن أرقم ، ورواية الإمام مالك عن عبد الكريم ابن أبي أمية ، والبخاري عن المسعودي ، والحسن بن عمار ، وفيما يلي أمثلة لذلك :

1. ما وقع في رواية الزهري من وهم بسبب روايته عن سليمان بن أرقم²⁴ :

قال ابن أبي خيثمة عن أحمد : أبو معاذ الذي روى الثوري عنه عن الحسن اسمه سليمان ابن أرقم ليس بشيء²⁵.

وقال عبد الله بن أحمد قال أبي : وذكروا أن الزهري قال حدثني سليمان بن أرقم ، قال : سليمان لا يسوى شيئاً ، لا يروى عنه الحديث²⁶.

مثال : قال عبد الله : حدثني أبي قال حدثنا عبادة بن العوام قال حدثني شيخ عن الزهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نعم الشيء الهدية بين يدي الحاجة) قال أبي يقولون إنه سليمان بن أرقم : قال أبي وسليمان لا يسوى شيئاً²⁷.

وقال ابن حبان : يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات الموضوعات²⁸.

- والحديث (نعم الشيء الهدية بين يدي الحاجة) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير ح/9271 وعزاه إلى الطبراني عن الحسين بن علي وأشار إلى ضعفه .

وقال المناوي في فيض القدير : وفي رواية للحاكم والديلمي عن عائشة (نعم العون الهدية في طلب الحاجة) وفي رواية للديلمي (نعم المفتاح الهدية أمام الحاجة) .

• وقال الهيثمي عن حديث الزهري : (طب عن الحسين) بن علي : فيه هاشم بن سعد وثقه ابن حبان وضعفه جمع ، وحكم ابن الجوزي بوضعه ²⁹ .

المثال الثاني : كذلك مما يمكن أن يستدل به على أن رواية الثقة عن الضعيف ، أو ذكره له في الإسناد مما يستوجب علة الحديث . قال الترمذي في علله الكبير : حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو صفوان ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا نذر في معصية وكفارته كفارة اليمين) ³⁰ . قال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : روى ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال : خُبرْتُ عن أبي سلمة عن عائشة .

وروى موسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة . قال محمد (هو البخاري) وسليمان بن أرقم متروك ³¹ .

قال الترمذي : هذا حديث لا يصح ، لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة . وقال غيره لم يسمعه الزهري من أبي سلمة ، وإنما سمعه من سليمان بن أرقم ، وسليمان ابن أرقم متروك .

قال الخطابي في المعالم : لو صح هذا الحديث لكان القول به واجباً ، والمصير إليه لازماً ، إلا أن أهل المعرفة بالحديث زعموا أنه حديث مقلوب ، وهم فيه سليمان بن أرقم فرواه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة ، فحمله عنه الزهري وأرسله عن أبي سلمة ولم يذكر فيه سليمان بن أرقم ولا يحيى بن أبي كثير ³² .

في هذين الحديثين نجد الزهري يروي عن سليمان بن أرقم ، والزهري إمام من الأئمة الأعلام ، وهو ثقة من كبار النقات ، وروايته هذه عن سليمان بن أرقم قد تجعل الحديث فوق التهمة و الظنة عند كثير من الناس .

2. ما وقع من وهم بسبب ذكر الإمام مالك والبخاري لعبد الكريم بن أبي أمية³³:

عبد الكريم بن أبي أمية رجل ضعيف ، روى عنه من النقصات الإمام مالك - رحمه الله-، قال النسائي : ولا تعلم مالكاً حدث عن أحد يترك حديثه إلا ابن أبي أمية³⁴.

عل ابن عبد البر رواية مالك عن عبد الكريم بقوله : وإنما روى مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجمع على ضعفه وتركه لأنه لم يعرفه ، إذ لم يكن من أهل بلده ، وكان حسن السميت والصلاة فقره بذلك ، ولم يدخل في كتابه عنه حكماً أفرده به³⁵.

ما وقع من وهم بسبب ذكر البخاري له :

وقال ابن عدي في ترجمته : والضعف على رواياته بين ذكره البخاري في باب التهجد بالليل عقب حديث سفيان عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس . قال سفيان : وزاد عبد الكريم أبو أمية [ولا حول ولا قوة إلا بالله] .

• والحديث المشار إليه في صحيح الإمام البخاري قال : حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا سليمان بن أبي مسلم عن طاووس سمع ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجد قال : اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد لك ملك السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ، ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ، ولك الحمد أنت الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، وقولك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والنبيون حق ، ومحمد صلى الله عليه وسلم حق ، والساعة حق . اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم ، وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت ، أو لا إله غيرك³⁶ . قال سفيان : وزاد عبد الكريم أبو أمية (ولا حول ولا قوة إلا بالله)³⁷ .

• فهذه الزيادة التي ذكرها سفيان أوهمت البعض أن البخاري رواها تعليقاً كما ذهب إلى ذلك الحميدي . وأوهمت بعض أصحاب سفيان فأدرجها في حديث سليمان حيث ذكرها في آخر الخبر من غير تفصيل .

- قال الحافظ : وليس لعبد الكريم بن أبي أمية - وهو ابن أبي المخارق - في صحيح البخاري إلا هذا الموضع ، ولم يقصد البخاري التخريج له فلأجل ذلك لا يعدونه في رجاله وإنما وقعت عنه زيادة في الخبر غير مقصودة لذاتها .
- ووقع في الوهم كذلك المنذري حيث قال : إن البخاري قد استشهد بعبد الكريم ابن أبي أمية في كتاب التهجد إشارة إلى هذا الحديث . قال الحافظ وهذا ليس بجيد لأنه لم يستشهد به .
- وكذلك وقع في الوهم ابن طاهر حيث قال : إن البخاري ومسلما أخرجا لعبد الكريم هذا في الحج حديثا واحدا عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي في القيام على البدن من رواية ابن عيينة فهو غلط منه .
- والحديث المشار إليه هو في صحيح الإمام البخاري ولفظه: قال سفيان وحدثني عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال : (أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقوم على البدن ولا أعطي عليها شيئا في جزارتها)³⁸ .
- فبعد الكريم الوارد ذكره في هذا الحديث جاء مصرحاً به في الحديث الذي يليه ، وفي باب يتصدق بجلود الهدي حيث قال البخاري : حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم و"عبد الكريم الجزري " أن مجاهداً أخبرهما أن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أخبره أن علياً رضي الله عنه أخبره (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه ، وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ولا يعطي في جزارتها شيئاً)³⁹ . فبينت هذه الرواية أن عبد الكريم المذكور هو عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني (ت 127 هـ) وهو ثقة ثبت وثقه غير واحد من أئمة الحديث . وقال عنه سفيان الثوري ما رأيت أفضل منه كان يحدث بشيء لا يوجد إلا عنده فلا يعرف ذلك فيه ، يعني لا يفتخر ، وقال ابن عبد البر كان ثقة مأمونا كثير الحديث⁴⁰ .
- ولعل مرد الوهم الذي وقع فيه ابن طاهر أنهما من الأقران ، وأنهما يلتقيان معا في الشيوخ والتلاميذ ، وأن مالكا روى عن كليهما . فقد عد الحافظ ابن حجر أن مالكا ممن أخذ عن عبد الكريم بن مالك الجزري المتوفى سنة سبع وعشرين ومئة (127) ولعل هذا مما تسبب في الوهم الذي وقع فيه ابن طاهر المذكور والله أعلم ،،،

• وقال الحافظ ابن حجر : وأما ما جزم به المقدسي في رجال الصحيحين أن الشيخين أخرجا لعبد الكريم هذا في كتاب الحج حديثه عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي في جلود البدن فهو وهم منه .⁴²

• وما رقم المؤلف على اسمه علامة التعليق فليس بجيد لأن البخاري لم يعلق له شيئا بل هذه الكلمة الزائدة التي أشار إليها هي مسندة عنده إلى عبد الكريم . توفي عبد الكريم ابن أبي المخارق ، أبو أمية سنة 127هـ وقيل 126هـ⁴¹

وفي هذه الأمثلة التي ذكرنا دلالة على أن ذكر أو إيراد الضعفاء على لسان الثقات من أئمة هذا الشأن موهوم ، وقد يقع بسبب ذلك الإيهام في الخطأ الكثير من أهل العلم مما يبرر القول بأن رواية هؤلاء الأئمة عن الضعفاء تقع في دائرة الأحاديث المعللة وإن لم تكن في مثل هذه الحال أن أسباب العلة من الخفاء بمكان ، والله أعلم .،،،

المبحث الثاني : أهمية العلة وأقسامها وبه مطلبان

المطلب الأول : أهمية معرفة علم العلة :

روي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي⁴² . فهذه العبارة لها دلالتها ، فهي تعني أن الوقوف على العلة في الحديث ، إلى جانب المعرفة التامة بالحديث وطرقه حفظاً واستقصاءً ، تقتضي حساً نقدياً عالياً يتميز به من يتصدر للكلام عن الحديث المعلول ، وإن قيمة هذا العلم تدرك حينما نعرف أن أهله المتحققين به أفراد يسيرة بين الحفاظ وأهل الحديث من كثير ممن يدعي علم الحديث ، فأما سائر الناس فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم علل الحديث إلا من أخذ عن أهله وأهل المعرفة به .

قال ابن الصلاح في علوم الحديث: اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها ، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب⁴³ . وهذا يعني إنما خص الله بمعرفة ما خفي من علل الحديث نفرا يسيرا من كثير من حفاظ الأحاديث ونقله الآثار .

قال الإمام مسلم في كتاب التمييز (وأعلمك رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة ، لأنهم الحفاظ لروايات الناس ،

العارفين بها دون غيرهم ، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة ، من عصر إلى عصر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا ، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس ، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث ، ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار ، من نقال الأخبار وجمال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح⁴⁴ فأئمة هذا العلم بما أودع الله فيهم من ملكات ومواهب ينخلون هذه الأحاديث ويميزون بين صحيحها وحسنها ، وضعيفها ومعلولها ، فهم أهل حفظ وفهم وخبرة ودراية .

إن فن العلل من أهم أنواع علوم الحديث وأغوصها ، لا يهتدي إلى تحقيقه إلا الجهابذة النقاد . قال الحافظ ابن حجر : وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلوكا ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصاً ، وإطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك ، والإطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك ، وقد تقصر عبارة المعلل منهم فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء ، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه⁴⁵ . ولهذا فقد اشتهر في موضوع معرفة علم العلل الذين وقفوا وقفا تاما على علم الحديث ، وعرفوا متون الأحاديث وأسانيدها بجميع نواحيها ودقائقها ، وتوجهوا بعنايتهم التامة إلى هذا الفن الدقيق فميزوا بين صحيح الحديث وسقيمه كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجيد والردئ .

قال الحافظ ابن رجب : حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم ، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك ، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره ، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم⁴⁶ .

المطلب الثاني: أقسام العلة وأنواعها :

قسم الحاكم أبو عبد الله في كتابه علوم الحديث أجناس العلل وأنواعها التي إذا وجدت منها واحدة في الحديث سمي معللاً إلى عشرة أجناس أو أنواع ، وهي في مجملها تشير إلى ما يمكن استنباطه من العلة الواردة في الأحاديث النبوية . ومن الفائدة بمكان أن يتعرف الدارس لعلم العلة على تفصيل ما ذكره الحاكم من الأجناس أو الأنواع ، لأنها تبصر بالطريق الذي يوصلنا إلى المعرفة بكثير من طرق العلة الأخرى .

الجنس الأول : أن يكون السند ظاهره الصحة ، وفيه من لا يعرف بسين أهل الحديث بالسماع عن روى عنه :

ومثاله : حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، غفر له ما كان في مجلسه ذلك)⁴⁷ . قال الحاكم : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحشة ، مشيراً بذلك إلى قول الإمام البخاري في علة هذا الحديث فقال : روي أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عن هذا الحديث ما علته ؟ فقال البخاري : هذا حديث مليح ، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله - أي من قول عون وليس بمرفوع - وهذا أولى ، لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل⁴⁸ . فالمحدثون إذا لا يعرفون لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل بن أبي صالح .

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج عن موسى بن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من جلس في مجلس كثر فيه لغطه ثم قال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبحمدك ...) فقالوا: هذا خطأ ، رواه وهيب ، عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوف وهذا أصح . قلت لأبي الوهم ممن هو ؟ قال : يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج ، ويحتمل أن يكون من سهيل وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث عن موسى بن عقبة ولم يسمعه من موسى ، أخذه من بعض الضعفاء . وسمعت أبي مرة أخرى يقول : لا أعلم ، روى هذا الحديث عن سهيل أحد إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة ، ولم يذكر ابن جريج

فيه الخبر ، فأخشى أن يكون أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى ، إذ لم يروه أصحاب سهيل ، لا أعلم روي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من طرق أبيهريرة⁴⁹ .

وسئل الدار قطني عن حديث أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (من جلس في مجلس كثر فيه لغطه ...) فقال : يرويه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة واختلف عنه فرواه موسى بن عقبة عن سهيل ، كذلك حدث به عنه ابن جريج ولا نعلم رواه عن موسى غيره . وحدث بهذا الحديث أبو علي بن بسطام عن عبد الرحمن بن موسى السوسني عن حجاج عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة ووهم في ذكر عبد الله بن دينار وهما قبيحا . وإنما رواه حجاج عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة . كذلك رواه الواقدي عن ابن جريج عن موسى بن عقبة وأضاف إليه عاصم بن عمر بن حفص وسليمان بن بلال عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة . وكذلك رواه هشام بن عمار عن إسماعيل بن عياش عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة . وخالفهم وهيب بن خالد رواه عن سهيل عن عون بن عبد الله بن عقبة قوله . وقال أحمد بن حنبل : حدث به ابن جريج عن موسى بن عقبة وفيه وهم ، والصحيح قول وهيب ، وقال : أخشى أن يكون ابن جريج دلسه عن موسى بن عقبة أخذه عن بعض الضعفاء عنه ، والقول كما قال أحمد⁵⁰ . قال ابن حجر : فاتفق هؤلاء الأئمة على أن في هذه الرواية وهم لكن لم يجزم أحد منهم بوجه الوهم فيه ، بل اتفقوا على تجويز أن يكون ابن جريج دلسه ، وزاد أبو حاتم تجويز أن يكون الوهم فيه من سهيل .

فأما الخشية الأولى فقد أمانها لوجودنا هذا الحديث من طرق عدة عن ابن جريج قد صرح فيها بالسماع من موسى ، فذكر الحافظ أكثر من سبع طرق صرح فيها ابن جريج بالتحديث والإخبار عن موسى ، ثم قال فزال ما خشيناه من تكليس ابن جريج بهذه الروايات المتظافرة عنه بتصريحه بالسماع من موسى . وبقي ما خشيه أبو حاتم من وهم سهيل فيه ، وذلك أن سهيلاً كان قد أصابته علة نسي من أجلها بعض حديثه ولأجل هذا قال فيه أبو حاتم " يكتب حديثه ولا يحتج به " . فإذا اختلف عليه ثقتان في إسناد واحد أحدهما أعرف بحديثه وهو وهيب من الآخر وهو موسى بن عقبة - قوي الظن بترجيح رواية وهيب

لاحتمال أن يكن عند تحديثه لموسى ابن عقبة لم يستحضره كما ينبغي وسلك فيه الجادة فقال : عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه كما هي العادة في أكثر أحاديثه ، ولهذا قال البخاري في تعليقه : ولا نعلم لموسى سماعاً من سهيل . يعني أنه إذا كان غير معروف بالأخذ عنه ، ووقعت عنه رواية واحدة خالفه فيها من هو أعرف بحديثه ، وأكثر له ملازمة ، رجحت روايته على تلك الرواية المنفردة .

وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم ، وقوة بحثهم ، وصحة نظرهم ، وتقديمهم مما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه . وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد ، كالترمذي وكأبي حاتم وابن حبان فإنه أخرجه في صحيحه وهو معروف بالتساهل في باب النقد ، ولا سيما كون الحديث المذكور في فضائل الأعمال ⁵¹ .

الجنس الثاني : أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويسند من وجه آخر ظاهره الصحة :

مثاله : حديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشدهم في دين الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقرؤهم أبي بن كعب وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وإن لكل أمة أميناً وإن أميناً هذه الأمة أبو عبيدة) .

قال الحاكم : فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح ، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أرحم أمتي مرسلًا . وأسند إن لكل أمة أميناً وأبو عبيدة أمين هذه الأمة * ⁵² . وقد أورد الترمذي وابن حبان هذا الحديث من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء بهذا الإسناد مطولاً وأوله (أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في أمر الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب وأقرضهم زيد بن ثابت ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، ألا وإن لكل أمة أميناً وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح) ⁵³ . قال ابن حجر : وإسناده صحيح إلا أن الحفاظ قالوا : إن الصواب في أوله الإرسال ، والموصول منه ما اقتصر عليه البخاري .

والموصول من الحديث الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر ، والحاكم أبو عبد الله هو ما رواه البخاري في صحيحه من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة قال حدثني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن لكل أمة أميناً ، وأن أميناً أيتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح)⁵⁴.

الجنس الثالث : أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواة ، كرواية المدنيين عن الكوفيين :

ومثاله حديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة) . قال الحاكم : وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح ، ولكن فيه رواية مدني عن كوفي ، ومن المشهور أن المدنيين إذا رَوَوْا عن الكوفيين زلقوا .

والحديث الموقوف إنما هو من رواية حماد بن زيد عن ثابت البناني قال : سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني - وكانت له صحبة - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة) .

قال الحاكم : رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع وهو الصحيح الموقوف⁵⁵.

الجنس الرابع : أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ، فيروى عن تابعي ، يقع السوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته ، بل ولا يكون معروفاً من جهته :

مثاله : حديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور) .

قال الحاكم : أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوجدان وهو معلول من ثلاثة أوجه :
أولاً : (أن عثمان هو ابن أبي سليمان) ويعني به عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم الذي يروي عن عمه نافع بن جبير⁵⁶.

ثانياً : أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه ، ونافع مدني تابعي ثقة يروي عن أبيه وكثير من الصحابة⁵⁷.

ثالثاً : وأبو سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره⁵⁸.

الجنس الخامس : أن يكون الحديث مروياً بالنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق آخر محفوظ .

ومثاله : حديث يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فرمى بنجم فاستثار... فذكر الحديث بطوله .

قال الحاكم : علة هذا الحديث أن يونس على حفظه و جلالة محله قصر به ، وإنما هو عن ابن عباس قال حدثني رجال من الأنصار . وهكذا رواه ابن عيينة ويونس من سائر الروايات وشعيب بن أبي حمزة وصالح بن كيسان والأوزاعي وغيرهم عن الزهري . وهو مخرج في الصحيح⁵⁹ .

الجنس السادس : أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .

مثاله : حديث علي بن الحسن بن واقد ، عن أبيه ، عن أبي بريدة ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب قال : قلت يا رسول الله مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا ؟ قال : كانت لغة إسماعيل قد درست فجاء بها جبرائيل عليه السلام فحفظتها⁶⁰ قال الحاكم : لهذا الحديث علة عجيبة : فروى بإسناده عن علي بن خشرم قال : حدثنا علي بن الحسين بن واقد قال : بلغني أن عمر بن الخطاب قال : فذكر الحديث بلفظه المتقدم .

الجنس السابع : الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .

مثاله : حديث أبي شهاب عن سفيان الثوري ، عن حجاج بن قرافصة ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم (المؤمن غر كريم ، والفاجر خب لئيم) قال أبو عبد الله الحاكم : وهكذا رواه عيسى بن يونس ويحيى ابن الضريس عن الثوري ، فنظرت فإذا له علة ، وعلة الحديث تتمثل في ما أسنده عن محمد بن كثير قال : ثنا سفيان الثوري عن الحجاج ابن قرافصة عن رجل عن أبي سلمة فذكره . فموضع العلة هو (عن رجل) عن أبي سلمة وقد أورده الحاكم من طريق يحيى بن أبي كثير موصولاً في الإسناد المذكور أولاً .

وكذا أخرجه البيهقي من طريق الحجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة به. فتعين المبهم أنه يحيى بن أبي كثير ⁶¹.

الجنس الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها إنه لم يسمعها منه .

مثال ذلك : حديث يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال (أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، ونزلت عليكم السكينة) .

قال الحاكم : قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث ، وله علة ، ثم أسند عن يحيى بن أبي كثير أنه قال : حدثت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة ⁶².

وحديث (أفطر عندكم الصائمون) أخرجه أحمد والنسائي من طريق هشام الدستوائي ووكيع بن الجراح كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة .

قال النسائي : يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس . وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل : يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة وروى عن أنس ولم يسمع منه شيئاً . والحديث أخرجه النسائي من طريق ابن المبارك عن هشام عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثت عن أنس بن مالك فذكر الرواية منقطعة كما ذكرها الحاكم من قبل ⁶³.

والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية مصعب بن ثابت عن عبد الله بن الزبير . وسئل الدار قطني عن حديث عبد الله بن الزبير عن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر عنده فقال : (أفطر عندكم الصائمون) فقال يرويه محمد بن عمرو بن علقمة عن مصعب بن ثابت .

واختلف عنه : فرواه أحمد بن حاتم الطويل عن داود بن الزبرقان عن محمد بن عمرو عن مصعب بن ثابت عن عبد الله بن الزبير عن سعد .

وخالفه إبراهيم بن ميمون رواه عن داود بن الزبرقان عن محمد بن عمرو فقال عن مصعب بن سعد عن سعد بن وكلاهما وهم .

ورواه عباد عن محمد بن عمرو عن مصعب بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر مرسلًا . وهو الصواب⁶⁴.

الجنس التاسع: أن يكون ثم طريقة معروفة ويروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق ، فيقع الراوي عنه في الوهم فيرويه من الطريق المعروفة :

ومثاله : حديث المنذر بن عبد الله الخزامي عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم تبارك اسمك وتعالى جدك .

قال الحاكم : أخذ فيه المنذر طريق الجادة ، وإنما هو من حديث عبد العزيز بن أبي سلمة ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة ، فذكر الحديث بغير هذا اللفظ . وهذا مخرج في صحيح مسلم⁶⁵ . ولكن المنذر رواه عن عبد العزيز على الجادة والطريق التي يعرف عبد العزيز بالرواية منها .

الجنس العاشر: أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه :

ومثاله : حديث أبي فروة يزيد بن محمد بن سنان الرهاوي قال : حدثنا أبي ، عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء) . قال أبو عبد الله الحاكم : لهذا الحديث علة صحيحة وعلمه تظهر فيما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال : سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة قال : يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء . فذكره موقوفاً على جابر رضي الله عنه .

ويقول الحاكم أبو عبد الله بعد ذكره هذه الأجناس العشرة : قد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس ، وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلناها مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم ، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم⁶⁶ .

المبحث الثالث : مواضع العلة ومعرفتها . وبه مطالب

المطلب الأول : مواضع العلة وشواهداها :

كل موانع القبول في الإسناد أو المتن هي من قبيل العلة . وقد تقع العلة بالمعنى الاصطلاحي في السند والمتن ، وقد تقع في السند فقط ، وقد تقع في المتن فقط ، وقد تقع العلة في السند وتقدح في المتن ، وقد لا تقدح فيه . وفي هذا يقول ابن الصلاح : ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر ، وقد تقع في متنه . ثم ما يقع في الإسناد قد يقدر في صحة الإسناد والمتن جميعاً ، كما في التعليل بالإرسال والوقف ، وقد يقدر في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن ⁶⁷ . وبناء على ما ذكر ابن الصلاح فالعلة التي تقع في الإسناد والمتن تكون على ستة أقسام :

1. العلة في السند تقدح في صحة السند والمتن جميعاً .
2. العلة في السند تقدح في صحة السند من غير قدح في المتن .
3. العلة في السند لا تقدح في صحة السند ولا المتن .
4. العلة في المتن تقدح فيه وفي السند .
5. العلة في المتن تقدح فيه من غير قدح في السند .
6. العلة في المتن لا تقدح فيه ولا في السند .

وفيما يلي تفصيل ذلك وأمثله ، فقد قيل : بالمثال يتضح المقال .

أولاً: وقوع العلة في السند وهي قاذحة في صحة السند والمتن جميعاً :

فلن ذلك يكون في الحديث لا يُعرف إلا من راو واحد ، ثم اكتشفت فيه علة مؤثرة ، كرفع الموقوف ، أو وقف المرفوع ، أو الإرسال الخفي ، أو إبدال راو براو آخر ، فلن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه ، استلزم ذلك القدح في المتن أيضاً ، إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة . ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في اسمه .

ومثال ذلك : ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي ، أحد الثقات ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وهو أيضاً من ثقات الشاميين ، قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ، ولم يسمع منه أبو أسامة . ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم - وهو من ضعفاء الشاميين - فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال : عبد الرحمن بن يزيد ، فظن أبو

أسامة أنه ابن جابر فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر - وهما تقنان - فلم يفتن لذلك إلا أهل النقد ، فميزوا ذلك ونصوا عليه ، كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد من النقاد⁶⁸ . ومما يدل على يقظة النقاد وتتبعهم لمثل هذه الأوهام وكشف حقيقتها ما جاء في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم .

قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول : عبد الرحمن بن يزيد بن جابر لا أعلم أحداً من أهل العراق يحدث عنه ، والذي عندي أن الذي يروي عنه أبو أسامة ، وحسين الجعفي وأحد ، وهو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، لأن أبا أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أسامة خمسة أحاديث أو ستة أحاديث منكراً ، لا يحتمل أن يحدث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر مثله ، ولا أعلم أحداً من أهل الشام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديث شيئاً⁶⁹ .

فما تقدم هو مثال لإبدال راوٍ ثقة براوٍ آخر هو ضعيف عن طريق الوهم . أما ما وقعت العلة فيه نتيجة رفع للموقوف فإن حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً (من جلس مجلساًكثر فيه لغطه) والذي تقدمت دراسته هو خير مثال لذلك ، فهذا الحديث قد رواه أيضاً (وهيب بن خالد الباهلي ، عن سهيل عن عون بن عبد الله من قوله - أي ليس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وبالنظر في الإسنادين تبين أن وهيب بن خالد قد خالف موسى بن عقبة ، وقد حكم له البخاري بالرجحان . وبهذا يترجح ما رواه وهيب بن خالد من عدم رفع هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وتصبح العلة الواقعة في السند قاذبة في المتن لعدم ورود هذا المتن من طرق أخرى صحيحة . والله أعلم⁷⁰ ،،،

ثانياً : العلة في السند تؤثر في السند ولا تأثير لها على صحة المتن :

قال ابن الصلاح : فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن ، ما رواه الثقة يعلى بن عبيد ، عن سفيان الثوري ، عن عمرو بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (البيعان بالخيار ...) الحديث⁷¹ . فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معال غير صحيح ، والعلة في قوله (عن عمرو بن

دينار) إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه ، فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة⁷² . وهذا الإعلال للسند لا يؤثر مطلقاً في صحة المتن لأن المتن ثبت من طرق أخرى صحيحة .

ثالثاً : العلة في السند ولكنها لا تقدر مطلقاً لا في السند ولا في المتن :

قال الحافظ : تتمثل فيما يوجد من حديث مدلس بالعنينة ، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله ، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قاذحة . وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته ، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه ، فإن أمكن الجمع بينها على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد ، تبين أن تلك العلة غير قاذحة⁷³ .

رابعاً : العلة في المتن تقدر فيه وفي السند :

ومثال ما وقعت فيه العلة في المتن واستلزمت القدر في الإسناد ، ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك فإن ذلك يستلزم القدر في الراوي فيعمل الإسناد .

مثال ذلك ما روى النسائي وابن ماجه من حديث بقة عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك)⁷⁴ . فهذا الحديث محل السند والمتن .

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث رواه بقة ، عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك) قال أبي : هذا خطأ المتن والإسناد ، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها) . وأما قوله (من صلاة الجمعة) فليس هذا في الحديث فوهم في كليهما⁷⁵ .

والحديث مروي من أوجه كثيرة في الصحيحين وغيرهما على خلاف حديث بقة عن يونس ، وقد أمكن الوقوف على هاتين العلتين بتتبع الطرق الكثيرة للحديث التي جاءت في الصحيحين والسنن على خلاف حديث بقة عن يونس ، وهذا دليل العلة في الحديث .

خامساً : العلة تقع في المتن تقدح فيه ولا تأثير لها على السند :

ومثال ذلك كما قال ابن الصلاح : ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح ينفي قراءة "بسم الله الرحمن الرحيم" فعلى قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا أن الأكثرين إنما قالوا فيه : (فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين) من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح . ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ، ففهم من قوله (كانوا يستفتحون بالحمد لله) أنهم كانوا لا يبسمون ، فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة ، وليس فيه تعرض لذكر التسمية ، وانضم إلى ذلك أمور منها : أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم⁷⁶.

سادساً : العلة تقع في المتن ، ولا تقدح فيه ولا في الإسناد :

قال الحافظ : ومثالها ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد فإن القدح ينتفي عنها⁷⁷.

تلك هي أبرز المواضع التي تقع فيها العلة ، وتدور حولها الدراسات التي تتعلق بالعلة والحديث المعلول .

المطلب الثاني : ما السبيل إلى معرفة الحديث المعلن؟

علمنا أن ميدان العلة هو أحاديث الثقات ، وهي الأحاديث التي يحكم عليها بالصحة لاستيفائها الشروط التي تستوجب صحة الحديث . ومن هنا فقد ركز علماء الحديث على ضرورة الفحص الدقيق لطرق الحديث التي يروى بها ، فذهبوا إلى جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته ، وفي قوة ضبطهم واتفاقهم ، وفي كيفية تحملهم عند الأداء ، فإذا ما كان هناك اختلاف أو تعارض بين الروايات يقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ، حينئذ إما أن يغلب عليه هذا الظن فيحكم بعدم صحة الحديث ، أو يتردد في ذلك فيتوقف في الحكم عليه . وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما قال الخطيب : (أن يجمع بين طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ، ويعتبر

بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط⁷⁸ . فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته ، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة ، فمدار العلة في الحقيقة على بيان الاختلاف .

وروي عن علي بن المديني قال : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه⁷⁹ . ويقول يحيى بن معين : لو لم نكتب الحديث من خمسين وجها ما عرفناه⁸⁰ . وروي الحافظ الذهبي عن عبد الله بن جعفر بن خاقان قال : سألت إبراهيم بن سعيد الجوهري عن حديث لأبي بكر الصديق فقال لجاريته أخرجي لي الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر فقلت له أبو بكر لا يصح له خمسون حديثاً من أين ثلاثة وعشرون جزءاً ؟ فقال : كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم⁸¹ .

وكان من منهج الإمام شعبة بن الحجاج أنه إذا سمع الحديث مرة أو مرتين لا يعتد بذلك السماع ولا يحدث بالحديث فقد روي عنه أنه قال : ما رويت عن رجل حديثاً إلا أتيت به أكثر من مرة ، والذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيت به أكثر من عشر مرات ، والذي رويت عنه خمسين حديثاً أتيت به أكثر من خمسين مرة ، والذي رويت عنه مائة أتيت به أكثر من مائة مرة ...⁸² وكان الإمام أحمد بن حنبل يقول : نحن كتبنا الحديث من ستة وجوه وسبعة لم نضبطه فكيف يضبطه من كتبه من وجه واحد⁸³ .

أقول : إن الخطيب البغدادي حينما قال : إن السبيل إلى معرفة العلة هي جمع طرق الحديث والنظر فيها والمقارنة بينها فإنه لم يكن هو بدعا في هذا القول ، وإنما تبع في ذلك منهج أئمة هذا العلم ونقاده الذين وضعوا قواعد هذا العلم بالجد والاجتهاد في طلب الحديث وحفظه ، وجمع الأسانيد ومقارنتها ونقدها . وقد بدا لنا ذلك واضحاً في منهج الإمام شعبة ابن الحجاج كما ذكرته من قبل ، فهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل ، واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقب عن دقائق (علم العلل) ، وأئمة هذا الشأن من بعده تبع له في هذا العلم .

قال صالح جزرة : أول من تكلم في الرجال شعبة ، ثم تبعه القطان ، ثم أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ، يعني في الرجال وبصره بالحديث وثبته وتنقيته للرجال⁸⁴ . وقد بان لنا من منهج هؤلاء الأعلام النقاد أن الحفظ والضبط ومعرفة طرق الحديث المختلفة وتمييزها هو أول

طريق إلى معرفة العلة في الحديث ، وهذا الجانب العلمي الدقيق هو سمة بارزة لمنهج هؤلاء النقاد الذين كانت لهم عناية تامة بعلم الحديث ، فرغوا أنفسهم لخدمته ، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين. وقد أشار إلى هذه المعاني مجتمعة الحاكم بقوله : والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير⁸⁵.

ويقول الإمام السيوطي : وربما تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم⁸⁶. ويوضح لنا الحافظ ابن حجر هذه العبارة بقوله : وقد تقصر عبارة المعلل منهم فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء ، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه فالأولى إتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه⁸⁷ وقيل لعبد الرحمن بن مهدي : إنك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك ؟ فقال أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال : هذا جيد وهذا بهرج أكنت تسأل عن ذلك أو تسلم له الأمر؟ قال بل أسلم له الأمر ، فقال هذا كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة) .

وسئل أبو زرعة ما الحجة في تعليقكم الحديث؟ فقال الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علة ثم تقصد ابن وارة فتسأله عنه فيذكر علة ، ثم تقصد أبا حاتم فيعله ، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافا فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام⁸⁸ . فمعرفة العلة ترجع إلى فهم الناقد وحفظه وخبرته وطول ممارسته ومعرفته بأحوال الرواة .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : معرفة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم بعلة الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة⁸⁹ ، وليس معنى هذا أن التعليل مبني على التخريص والظن كلا ، ولا هذا هو مراد المحدثين والنقاد ، فثمة قواعد يبني عليها علم العلة ، وبها يكون ترجيح رواية على رواية ، وإعلال رواية بأخرى ، ولا يقوم بهذا إلا المهرة من النقدة والحفاظ .

قال السخاوي : فاشه تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً ، تفرغوا له ، وأفنوا أعمارهم في تحصيله ، والبحث عن غوامضه وعلمه ورجاله ، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين ، فتقليدهم والمشي وراءهم وإمعان النظر في تواليهم ، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ومداومة الاشتغال ، وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك معرفة السنن النبوية ⁹⁰ .

وبناءً على ما ذكر هؤلاء الأئمة فإننا نستطيع القول إن السبيل إلى معرفة الحديث المعلول وأسباب علته ، هو طريق هؤلاء الأقدمين من حفظة الحديث ونقاده ، بحثاً واستقصاء عن الضوابط التي وضعوها ، وعكوفاً على كتب الحديث والرجال حفظاً وفهماً واستبصاراً ، ثم إقتداء واهتداء مع خلوص النية وصدق التوجه في طلب العلم .

خاتمة البحث والتوصيات :

علم علل الحديث علم له فضله ، وشرفه ، وعزته ، وقلة أهله المتحقيقين به من بسين الحفاظ والمحدثين . وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفردة ، بعضها مرتكب وبعضها غير مرتب . وأهل العلم بالحديث إنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين ، وحفظاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وصيانة لها ، وتمييزاً لها يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم . ومن ثم فإنه لا ينبغي لطالب علم الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتابته دون معرفته وفهمه ، بل لا بد أن يجد ويجتهد في التعرف على فقه الحديث ومعانيه ، ولغته وإعرابه ، وأسماء رجاله وأحوالهم ، وصحيح الحديث من ضعيفه و معلوله .

وليكون الطالب أو الدارس على دراية بما ذكرناه ، عليه أن يجد في قراءة (كتب علوم الحديث ومصطلحه) حفظاً وتفهماً ليقف على مناهج ومصطلحات أهلها ليكون ذلك عوناً له عند التطبيق . ثم عليه أن يكون كثير الاطلاع على الكتب المتعلقة بعلم الحديث ، وكذلك كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدثين ، فهذه أمهات الكتب التي تعين طالب الحديث على معرفة العلة وأسبابها . وكل ذلك لا ينال براحة الجسم ، وإنما بالجد والاجتهاد وحبس النفس على ما تلاقي من ضيق وشدة وصعاب ، فحذاق النقاد من الحفاظ ، بكثرة الممارسة وطول النظر مع صدق النية نالوا ذلك الشرف العظيم .

وقد رأينا من خلال صفحات هذا البحث أقوال العلماء في قدر علم الحديث ، وما لاقوا في سبيل حفظه والمحافظة عليه ، دفاعاً عن دينهم وإسلامهم ونصيحة لأمتهم ، وهم يعلمون أن ما يقومون به هو من أجل الأعمال وأفضلها ، واستمع إلى مصداق هذا الذي أقول فيما روي عن سفيان الثوري أنه قال : ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد به وجه الله .

وفي ختام هذا البحث فإنني أرى أنه من الواجب عليّ ، ومن النصيح والنصيحة في الدين من أجل إحياء سنة خاتم المرسلين أن أتقدم بالتوصيات الآتية :

1. أن تولي الجامعات الإسلامية في عموم ديار الإسلام عناية أكبر بدراسة السنة النبوية وعلومها .
2. أن يركز طلاب الدراسات العليا - تخصص الحديث وعلومه - أكثر على الدراسات التي تتعلق بعلوم الحديث ومصطلحه .
3. أن تشجع الجامعات الباحثين في مجال السنة ، وذلك بأن تتولى إنتاجهم العلمي وتقوم بنشره ، لتعميم الفائدة وتشجيع الباحثين في هذا المجال .
4. إنشاء مراكز علمية مختصة لدراسة السنة وعلومها في الجامعات ، واستقطاب المختصين للعمل بها ، فإن مثل هذه المراكز المختصة لها أثرها الفعال في نشر كتب السنة أولاً ، وفي تفعيل دور النشاط الثقافي ثانياً.

الهوامش والمراجع

- 1 النهل : الشرب الأول وبابه طرب ، مختار الصحاح ، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، مادة نهل ص 320 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، 1420هـ 1999م .
- 2 تلج : اطمئنان ، جاء في مختار الصحاح : تلجت نفسه : اطمأنت ، وبابه دخل وطرب ، ص 50 مادة تلج .
- 3 معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت 953 هـ) 13/4 . القاموس المحيط للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (817 هـ) 21/4 . تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محمد مرتضى الزبيدي . لسان العرب للعلامة محمد بن منظور الأفريقي . مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي .
- 4 تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف 251/1 طبعة دار الكتب العلمية بيروت 1399هـ 1979م .
- 5 علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، تحقيق نور الدين عتر ص 89 طبعة 3 ، 1418 هـ 1998م .
- 6 تدريب الراوي 251/1
- 7 التبصرة والتذكرة للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي 225/1 تحقيق محمد بن حسين دار الكتب العلمية بيروت .
- 8 شرح علل الترمذي ، لابن رجب الحنبلي ، تحقيق د/ همام سعيد 21/1 ، طبع دار الرشد ، 1421 هـ 2001م .
- 9 فتح المغيث شرح الفية الحديث للإمام عبد الرحمن السخاوي 260/1 . طبع مكتبة السنة بالقاهرة 1415 هـ 1995م .
- 10 شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر للإمام المحدث علي بن سلطان محمد الهروي القاري ، تحقيق محمد نزار تميم ، وهيثم نزار تميم ، طبع دار الأرقم بيروت لبنان بدون تاريخ ص 459 .
- 11 ابن الصلاح : علوم الحديث ص 89 .
- 12 إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق نور الدين عتر ، الطبعة الثالثة 1412 هـ 1992م ، مطبعة الصباح ، دمشق ، ص 101 .
- 13 التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي . انظر تدريب الراوي شرح تقريب النواوي 251/1 .
- 14 التبصرة والتذكرة ، للعراقي 225
- 15 علل الترمذي لابن رجب 22/1 .
- 16 معرفة علوم الحديث ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري ، ذكر النوع السابع والعشرين ص 140 ، الطبعة الثالثة 1401-1981 ، طبع دائرة المعارف العثمانية .
- 17 ملا علي القاري شرح شرح النخبة ص 459 .
- 18 شرح علل الترمذي ، 23/1 .
- 19 علوم الحديث ص 92 .
- 20 النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني ، ص 295 ، تحقيق مسعود عبد الحميد ومحمد فارس ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1414 هـ 1994م .

- 21 كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، الحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القرويني ، 157/1 ، 163 ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، 1409 هـ 1989 م .
- 22 النكت على ابن الصلاح ، ص 313 .
- 23 انظر في ذلك شرح علل الترمذي 29/1 . وعلل الحديث للإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي ابن أبي حاتم ، 25/1 ، تحقيق نشأت كمال ، طبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1423 هـ 2003 م .
- 24 سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري ، روى عن يحيى بن أبي كثير والزهرى ، وعنه الزهرى شيخه والثوري ، قال البخاري : تركوه ، وقال النسائي ، وأبو داود ، والدارقطني : متروك . وقال أبو زرعة : ذاهب الحديث . [انظر كتاب الضعفاء والمتروكين للإمام جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، 16/2 ، ت رقم 1507 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1406 هـ 1986 م .]
- 25 تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني 390/2 ، تحقيق الشيخ خليل مأمون وآخرون ، طبع دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1417 هـ 1996 م .
- 26 كتاب العلل ومعرفة الرجال ، للإمام أحمد بن حنبل ، 259/1 ت 1488 ، المكتبة الإسلامية اسطنبول 1987
- 27 العلل 409/1 رقم 2664 . و تهذيب التهذيب 389/2 ترجمة رقم 2964 .
- 28 الضعفاء والمتروكين ، لابن الجوزي ، 16/2 .
- 29 فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ضبطه وصححه أحمد بن عبد السلام ، 372/6 ح 9271 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ 1994 م .
- 30 سنن أبي داود ، 82/9 ، كتاب الأيمان والنذور ح / 3281 و 3282 . سنن الترمذي 87/4 ، كتاب الأيمان والنذور ح / 1524 .
- 31 علل الترمذي الكبير ، ترتيب أبو طالب القاضي ، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين ، طبع عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 1409 هـ 1989 م ص 305 .
- 32 عون المعبود شرح سنن أبي داود ، للعلامة محمد شمس الحق العظيم آبادي ، 87/9 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 33 عبد الكريم بن أبي المخارق واسمه قيس ويقال : طارق أبو أمية المعلم المصري ، ترك مكة ، روى عن انس بن مالك ونافع مولى ابن عمر . روى عنه : عطاء ومجاهد وهما من شيوخه ، وابن جريج وأبو حنيفة ومالك وابن عيينة . قال أيوب : لا تأخذوا عن أبي أمية عبد الكريم فإنه ليس بثقة . وقال عمرو بن علي : كان عبد الرحمن ويحيى لا يحدثان عنه . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : كان ابن عيينة يستضعفه قلت له : هو ضعيف ؟ قال نعم . وقال الدوري عن ابن معين قد روى مالك عن عبد الكريم بن أبي أمية وهو بصري ضعيف . وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن عبد الكريم بن أبي أمية قال : بصري ترك مكة وكان معلما وهو ابن أبي المخارق ، وكان ابن عيينة يستضعفه ، قلت له : قال ضعيف ؟ قال : نعم . [العلل 156/1 ح 801]
- 33 علل الترمذي 154/1 .
- 34 علل الترمذي 154/1 .
- 35 ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، 61/1 ، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، 1396 هـ 1977 م

- 36 فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، 5/3 ، كتاب التهجد ، باب التهجد بالليل ، ح/ 1120 ، طبع دار السلام ، الرياض الطبعة الأولى 1421 هـ 2000 م . ومسلم بشرح النووي 296/6 ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيلمه ، ح/ 1805 .
- 37 انظر تعليق الحافظ ابن حجر على هذه الزيادة في فتح الباري 8/3 .
- 38 فتح الباري 3/ 701 ، كتاب الحج ، باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً ح/ 1716 فتح الباري 3/ 701 ، كتاب الحج ، باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً ح/ 1716
- 39 فتح الباري 3/ 702 ، كتاب الحج ، باب يتصدق بجلود الهدى ح/ 1717 .
- 40 تهذيب التهذيب ، 459/3 ت 4861 .
- 41 تهذيب التهذيب 3/ 461 ت 4863 .
- 42 علل الحديث لابن أبي حاتم 123/1 ، وعلوم الحديث للحاكم ص 140 .
- 43 علوم الحديث لابن الصلاح ص 90 .
- 44 كتاب: التمييز للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ، ص 172 ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، مطبوعات جامعة الرياض .
- 45 النكت على ابن الصلاح ص 295 .
- 46 شرح علل الحديث لابن رجب ، 861/2 ..
- 47 سنن الترمذي ، 460/5 ، كتاب الدعوات ، باب ما يقول إذا قام من المجلس ح/ 3433 . والمعجم الأوسط للطبراني ، تحقيق الطحان ، مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى 1405 هـ 1985 م ، 87/1 ، ح/ 77 ، وصحيح ابن حبان 354/2 ، ح/ 594 .
- 48 كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم ص 141 . تدريب الراوي 259/1 .
- 49 العلل لأبن أبي حاتم 3/ 237 ، ت 2079 .
- 50 العلل للدارقطني 8/ 201 ت 1513 .
- 51 النكت على ابن الصلاح ، ص 303 .
- 52 معرفة علوم الحديث ، ص 142 .
- 53 سنن الترمذي 5/ 633 ، ح/ 3791 .
- 54 فتح الباري 7/ 119 ح/ 3744 .
- 55 مسلم بشرح النووي ، كتاب الاستغفار 17/ 26 ح/ 6798 ، وعلوم الحديث ص 143 .
- 56 انظر ترجمته في تهذيب التهذيب 4/ 76 ت رقم 5254 .
- 57 انظر ترجمته في تهذيب التهذيب 5/ 584 ت رقم 8307 .
- 58 نقل محقق كتاب معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه أحمد فارس السلوم ، طبع دار ابن حزم ، الطبعة الأولى 1424 هـ 2003 م . عن هامش النسخة "م" عن ابن الصلاح : قال لنا الشيخ : أبو سليمان هذا هو أخو نافع ومحمد وهم بنو جبير بن مطعم ، ذكر ذلك الحاكم أبو أحمد النيسابوري . والحديث المشار إليه هو حديث الزهري يرويه عن محمد بن جبير عن أبيه وله عن الزهري طرق كثيرة ، وهو متفق عليه . رواه البخاري ح/ 769 ومسلم ح/ 463 .
- 59 مسلم بشرح النووي ج 14/ 242 ، كتاب السلام ، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان ح/ 5780 ، وسنن الترمذي ج 5/ 337 كتاب التفسير - من سورة سبا ح/ 3244 ، وعلوم الحديث ص 144 .
- 60 رواه ابن عسكرك في تاريخ دمشق من طريقه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الفضل حاتم الجوهري بإسناده (3/4) ، وعلوم الحديث ص 145 .

- 61 سنن أبي داود 13/ 101 ، كتاب الأئمة باب حسن العشرة ، ج/ 4780 . سنن الترمذي 4/ 303 ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في البخيل ، ج/ 1964 . فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، 6/ 330 ، ج/ 9149 .
- 62 علوم الحديث ، ص 145 .
- 63 صحيح ابن حبان ، 12/ 108 ، تعليق المحقق .
- 64 علل الدار قطني 4/ 310 ت 584 . وموارد الظمان ص 2290 ت 1252 .
- 65 مسلم بشرح النووي 6/ 299 ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، ج/ 1809 ، 1810 .
- 66 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 147 .
- 67 علوم الحديث لابن الصلاح ص 91 ، إرشاد طلاب الحقائق ص 101 ، تدريب الراوي : 1/ 253 .
- 68 توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني ، 2/ 32 ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- 69 علل الحديث لأبي حاتم 1/ 388 ت رقم 565 .
- 70 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 140 .
- 71 أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع 4/ 421 ج/ 2113 .
- 72 مسلم بشرح النووي ، كتاب البيوع ، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ، 10/ 431 ج/ 3832 .
- 73 علوم الحديث لابن الصلاح ص 91 .
- 74 النكت على ابن الصلاح ص 314 .
- 75 النسائي 1/ 220 ، ابن ماجه 1123 ، سنن الدارقطني 12/ 12 .
- 76 علل الحديث 353/ 1 ت 491 .
- 77 علوم الحديث ص 93 .
- 78 النكت على ابن الصلاح ص 315 .
- 79 مقدمة ابن الصلاح ، ص 91 .
- 80 تذكرة الحفاظ للذهبي ، ج 1 ص 30 . المجروحين من المحدثين لأبن حبان ج 1 ص 31 .
- 81 سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، 12/ 150 ، تحقيق بشار عواد ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1403 هـ - 1983 .
- 82 شرح علل الترمذي لابن رجب 113 .
- 83 سير أعلام النبلاء ، ج 1 ص 187 .
- 84 سير أعلام النبلاء ج 11 ص 187 .
- 85 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 113 .
- 86 تدريب الراوي 1/ 252 .
- 87 النكت على ابن الصلاح ص 295 .
- 88 علل الحديث لابن أبي حاتم 1/ 124 ، وتدريب الراوي 1/ 253 .
- 89 علل الحديث لابن أبي حاتم 1/ 124 .
- 90 فتح المغيبي شرح ألفية الحديث للإمام السخاوي ،